



بيان صحفي

دراسة حديثة لـ ماس: لدى فلسطين فرصة جيدة لتنمية عناقيد ناجحة

رام الله، 11 تشرين ثاني 2020: أعد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) حديثاً دراسة بعنوان "فرص وتحديات تطبيق استراتيجية التنمية الاقتصادية بالعناقيد في السياق الفلسطيني على ضوء التجارب الدولية وأولويات التنمية الوطنية". وتقدم الدراسة التي أعدها الدكتور بيتر ويلسون، الخبير المتخصص في الاقتصاد الصناعي وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عرضاً وافياً لموضوع التنمية الاقتصادية القائمة على العناقيد، بدءاً من المفهوم النظري للعناقيد، والتجارب الدولية وواقع العناقيد في السياق الفلسطيني وإمكانات نموها.

أكد رئيس مجلس الوزراء د. محمد أشتيه في التمهيد الخاص الذي أعده للدراسة على أن النجاح في هذا النهج السياساتي "يتطلب تطوير كل عقود على المستويين الأفقي والعمودي؛ أفقياً من خلال تطوير البنية التحتية الأساسية بكافة مكوناتها من شبكات المياه، والكهرباء، والاتصالات، والصرف الصحي، ... إلخ؛ وعمودياً من خلال تطوير القطاع الحيوي الذي تتمتع فيه المنطقة بميزة نسبية".

فيما أشار المدير العام للمعهد السيد رجا الخالدي في تقديمه إلى أن المعهد تبنى إعداد الدراسة نظراً "لأهمية التنمية العقودية في برنامج الحكومة الفلسطينية، كأداة لتعزيز تنافسية المناطق والصناعات". كما أشار الخالدي إلى أن الدراسة تقدم مجموعة من التوصيات البناءة في مجال إنجاح التجربة على مستوى الوطن، مبينة أن "لدى فلسطين فرصة جيدة لتنمية عقودية ناجحة".

تنطلق الدراسة من التحديات التي تواجه التنمية العقودية في فلسطين، والتي تشكل عنصراً جوهرياً في السياسة التنموية الصناعية والإقليمية والإقليمية. بالإضافة إلى تسليطها الضوء على ارتباط تطور العناقيد في السياق الفلسطيني بالمؤسسات الداعمة لعمل العناقيد (كالاتحادات العامة، وغرف التجارة والصناعة... إلخ)، والتي تعاني من جهتها ضعفاً بنيوياً يحول دون قيامها بالدور المناط بها بدعم العناقيد. لا وبل أحياناً يؤدي نقص المعرفة الكافية بالعناقيد إلى اضطلاع هذه المؤسسات بدور منافس إذ تنتظر للعناقيد على أنها خطر يهدد وجودها، مما يؤدي إلى انعدام الثقة بينها، والذي تؤكد الدراسة مراراً وتكراراً على كونه عنصراً جوهرياً من عناصر نجاح العناقيد وتحقيقها الأهداف المرادة من إنشائها على المستوى الفردي للشركات وعلى المستوى الوطني.

كما تشير الدراسة إلى ضعف علاقات التعاون بين العناقيد بأنواعها في فلسطين والجامعات والمراكز البحثية والعلمية والمؤسسات الراحية للابتكار، مما يضعف من قدراتها الابتكارية واعتمادها على المنافسة السعرية لا المنافسة في المنتجات والصناعات كما هو حال العناقيد في الاقتصادات المتقدمة.



تستعرض الدراسة أيضاً تحديات أخرى منها أن المنشآت متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة (MSMEs) والتي غالباً ما تكون في مراحل مبكرة من التطور والنضج، تشكل الغالبية العظمى من منشآت العنقود الواحد. بالإضافة الى عوامل أخرى منها عدم وجود إطار قانوني حوكمي للعناقيد، وضعف التخطيط الاستراتيجي، والمهارات القيادية، والقيود المرتبطة بالاحتلال كحرية نقل البضائع والتجار، وضعف الطلب وسوء ظروف عوامل الإنتاج.

من جهة أخرى تسلط الدراسة الضوء على أحد التجارب العنقودية الناجحة في فلسطين وهو تجمع عنقود الجلود والأحذية والذي اثبت قدرته على النمو والتطور برغم البيئة غير المواتية والظروف الاقتصادية والسياسية السائدة، حيث أكدت الدراسة انه ينبغي على صانعي السياسات استقاء الدروس من هذه التجربة عند وضع سياسة عنقودية شاملة لفلسطين. كما تقدم الدراسة مجموعة من الإرشادات والتدخلات التوجيهية، تتناول مبررات اعتبار بعض أنشطة العناقيد المختارة ذات أهمية خاصة. حيث تعد العملية التعاونية على كافة المستويات "الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمؤسسات التعاونية" أحد المتطلبات الأساسية للسياسات العنقودية واتباع نهج وهدف ورؤية عنقودية مشتركة. ودعت الدراسة في توصياتها إلى ضرورة إنشاء هيئة تنسيقية، تتولى أعمال التنسيق على اختلافها وتعقيدها بين أعضاء العنقود، ومع المؤسسات الداعمة والمنظمات غير الحكومية التي قد تساهم بتقديم مساعدات من نوع ما للعنقود.

لتحميل نسخة رقمية من الدراسة الكاملة [\(الإنجليزية\)](#) أو وثيقة مختصرة لأهم ما جاء فيها [\(بالعربية\)](#)